

أردوغان يلتف على نتائج الإنتخابات البلدية

مرسوم رئاسي يستبدل الفائزين الأكراد بالخاسرين الإسلاميين



الأكراد كابوس مزمن

الذي حصل على أقل من 25 بالمئة من الأصوات. وكان أردوغان قد برز في الساحة السياسية التركية وهو في منصب رئيس بلدية إسطنبول، ومعروف عنه أنه يولي أهمية خاصة لانتخابات البلديات ويعتبرها أساسية في موقف الناخبين من الحكومة.

أضرّ سياسيًا ظل الناس ينظرون إليه لفترة طويلة باعتباره لا يُفهر. وفي الانتخابات البلدية التي أجريت عام 2014 حصل حزب العدالة والتنمية على 43 بالمئة من الأصوات متقدما ببارق كبير على أقرب منافس له وهو حزب الشعب الجمهوري العلماني

تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية. لكن الحزب ينفي هذا. وبينما يواصل أردوغان تمتعه بسلطات تنفيذية كاسحة يخولها له منصبه الرئاسي فإن أداء حزبه الضعيف يعتبر بمثابة ضربة رمزية له ويبيّن الإحباط الناجم عن الاقتصاد الذي

المقالون بالمنصب بغالبية ساحقة في انتخابات مارس. ونال ميزاكلي في ديار بكر نسبة 63 بالمئة من الأصوات، فيما فاز رئيس بلدية ماردين أحمد تورك بنسبة 56 بالمئة وإرتان بنسبة 54 بالمئة في فان.

وقالت وزارة الداخلية إن العمليات الأخيرة أدت إلى انخفاض مسلحي حزب العمال الكردستاني إلى أدنى مستوياتها منذ 30 عاما، حيث تراجع عدد المسلحين في تركيا إلى نحو 600 مقاتل مع ما يتراوح بين 1800 والفين في الماضي. واعتبر حزب الشعوب الديمقراطي في بيان أن قرار الحكومة هو "بوضوح خطوة عدائية" ضد الأكراد ودعا كل "القوى الديمقراطية" إلى التضامن معهم. ولقبت خطوة الحكومة التركية انتقادا كذلك من رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو من حزب الشعب الجمهوري الرئيسي المعارض الذي أجبر على إعادة الترشيح من جديد هذا العام بعدما ألغى فوزه في الانتخابات للمرة الأولى في خطوة مثيرة للجدل.

وكتب ولي أغيابا نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي في تركيا، على تويتر أن الإقالات ترقى إلى مستوى الفاشية وتشكل ضربة للديمقراطية، في حين وجه رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، الذي ينتهي أيضا إلى حزب الشعب الجمهوري، انتقادات لهذه الخطوة.

وكتب إمام أوغلو في تغريدة على تويتر "إلغاء إرادة الشعب أمر غير مقبول". وكان إمام أوغلو نفسه أقل بسبب مخالفات بعد فترة قصيرة من توليه المنصب في انتخابات مارس، لكنه عاد ليفوز في انتخابات الإعادة في يونيو. ويعد فصل رؤساء البلديات الثلاثة إلى الأذهان الإقالات التي طالت العشرات من رؤساء البلديات في جنوب شرق البلاد عام 2016، وذلك في إطار حملة تطهير أعقبت محاولة انقلاب. وسُجن قرابة 100 من رؤساء البلديات والآلاف من أعضاء الحزب في حملة أثار قلق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وقبل انتخابات مارس، قال وزير الداخلية سليمان صويلو إنه جرى فتح تحقيق في أمر 178 مرشحا للاشتباه في وجود صلات تربطهم بحزب العمال الكردستاني. وهدد أردوغان آنذاك بأن رؤساء البلديات المنتمين إلى حزب الشعوب الديمقراطي يمكن أن يتعرضوا للإقالة إذا ثبت أن لهم صلات بالمسلحين. وطالما اتهم أردوغان حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد بأن له صلات بحزب العمال الكردستاني الذي تضعه

نقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي منى بهزيمة تاريخية في انتخابات بلدية إسطنبول، تهديداته بإقالة رؤساء البلديات الكردية المنتخبين ديمقراطيا وتعيينهم بالخاسرين الإسلاميين، مستندا إلى صلاحياته الموسعة والمثيرة للجدل، تغلته في ذلك "محرابة الإرهاب" وهي كلمة حق أريد بها باطل كما يقول معارضوه.

حزب العمال وتوظيف أقبائهم. وتعود القضايا المفتوحة بحق رئيس بلدية فان بدية أوزغوكتشي إرتان إلى الفترة التي كانت فيها نائبة في البرلمان. وينفي حزب الشعوب الديمقراطي أي ارتباط له بحزب العمال الكردستاني، لكنه سعى إلى التوسط في محادثات سلام بين المتطرفين والحكومة.

والمئات من أعضائه، بالإضافة إلى نحو 40 رئيس بلدية ينتمون إليه، موقوفون حاليا. كما أن رئيسه السابق صلاح الدين دميرتاش موقوف منذ نوفمبر 2016، في قضية لاقت تنديدا من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأطلقت الحكومة حملة قمع ضد سياسيين معارضين كما ضد عاملين في القطاع العام والمجتمع المدني بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016. وعلى الرغم من أنه ليس للانقلاب علاقة مباشرة بالمسألة الكردية، إلا أن الحكومة استبدلت رؤساء 95 بلدية من بين 100 وبلديتين فاز برئاستها مولان للأكراد خلال انتخابات عام 2014، وعينت بدلا عنهم شخصيات موالية لها.

وقال النائب عن حزب الشعوب الديمقراطي غارو بايلان الإثنين إن على كل الأحزاب كما على الرأي العام رفض هذا "الانقلاب الديني". وأكد بايلان في تغريدة "أن نقى صامتين يعني أن دور أنقرة وإسطنبول سيكون التالي"، في إشارة إلى خسارة حزب العدالة والتنمية الحاكم سيطرته على أكبر مدينتين في البلاد خلال انتخابات مارس.

وفي أبريل، ألغت الهيئة الانتخابية التركية نتائج انتخابات خمس مقاطعات ومن بعدما أصدرت حكما بنص على أن الحاكم إلى انتكاسة انتخابية في كبري المدن التركية، إسطنبول وأنقرة، بعد سيطرته عليهما طوال 17 سنة. وأقل كل من رؤساء بلديات مدن ديار بكر وماردين وفان الواقعة جنوب شرق تركيا، وجميعهم أعضاء في حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد انتخبوا في مارس الماضي، لإنتهائهم بالارتباط بحزب العمال الكردستاني المحظور. ومن بين التهم المشاركة في تشييع "إرهابيين" وزيارة قبورهم، وإعادة تسمية شوارع وحدائق باسماء أعضاء مسجونين من

ديار بكر (تركيا) - أقالته الحكومة التركية الإثنين، ثلاثة رؤساء بلديات ينتمون إلى حزب مؤيد للأكراد في ثلاث مدن وعينت مسؤولين حكوميين مكانهم واعتقلت أكثر من 400 شخص يُستتبه في أن لهم صلات بمسلحين، في تحرك سيؤجج على الأرجح التوتر في منطقة جنوب شرق تركيا الذي تقطنه أغلبية كردية، في وقت تصعد فيه السلطة قمعها للمعارضة.

ولجا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى صلاحياته الدستورية الموسعة من أجل السطو على عدة بلديات كردية فاز فيها معارضوه، فيما لم يستوعب بعد صدمة خسارته لبلدية إسطنبول التي انتهت مع فقدانها أسطورة الرجل الخارق.

واختر أردوغان منذ 2016 مرسوما رئاسيا لمثل هذا الوقت من الشدة، يقضي بعزل الفائزين في الانتخابات إن تخلدت بذمتهم شبهات "إرهاب" مع إسعافهم بحق الترشح لتولي المناصب العامة بالبلاد وهي من المفارقات في "ديمقراطية" حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم.



ولي أغيابا
الإقالات ضربة
للمدنية وترقى
إلى مستوى الفاشية

ويسمح المرسوم المثير للجدل بتعيين شخصيات أخرى لتولي المناصب التي يفترض أن يكون من يشغلها منتخبا. وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تعرض فيه حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم إلى انتكاسة انتخابية في كبري المدن التركية، إسطنبول وأنقرة، بعد سيطرته عليهما طوال 17 سنة.

إيران تخشى تحركا أميركيا لاحتجاز الناقلة المفرج عنها في جبل طارق

طهران تخطط لمرحلة ثالثة لتقليص التزامها بالاتفاق النووي

وفي مسعى لحماية بعض قطاعات الاقتصاد الإيراني على الأقل من العقوبات الأميركية الشاملة والإبقاء على الاتفاق النووي مع طهران، أسست فرنسا وبريطانيا والمانيا آلية الغرض الخاص التي تعرف باسم "إنستكس"، إلا أنها لم تدخل حيز التطبيق حتى الآن. وتحاول الدول الأوروبية الثلاث دفع إيران إلى الالتزام بتعهداتها بموجب الاتفاق المبرم لكبح برنامجها النووي، من خلال مساعدتها على تفادي العقوبات التجارية الأميركية، حيث تأمل في أن تفي "آلية إنستكس" بمتطلبات التمويل المشروع.

ويستعد القادة الأوروبيون لإنفاذ الاتفاق النووي المبرم مع إيران لكن استحالة الالتفاف على العقوبات الأميركية لا تترك لهم فرصة. وعقد اختلاف الرؤى بين لندن وباريس بشأن الاستراتيجية التي يجب اتباعها، لإنعاش الاتفاق، ضعف القرار الأوروبي. ويرى مراقبون أن إيران تريد من خلال تصعيدها ضد حلفائها وحشرهم في الزاوية التمديد في آجال الجهود الدبلوماسية لربح المزيد من الوقت، إلى حين إيجاد وصلة تذهب بها للتفاوض مع واشنطن مباشرة وتحفظ ماء الوجه.

طهران - أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي، الإثنين، أن بلاده تخطط لبدء المرحلة الثالثة لتقليص الالتزامات التي تتقيد بها بموجب الاتفاق النووي. وقال موسوي في مؤتمر صحفي بطهران "المرحلة الثالثة يجري التخطيط لها، بما يتناسب مع الظروف التي تواجه إيران وبقيّة الدول الموقعة على الاتفاق النووي".

وتابع "نتطلع إلى رؤية ما ستحققه هذه الجهود الدبلوماسية في هذه المدة القصيرة التي يتعين علينا فيها بدء المرحلة الثالثة، ومن ثم سيقرب المجلس الأعلى لمراقبة الاتفاق النووي، اتخاذ أو عدم اتخاذ المرحلة الثالثة من قبل إيران".

ويأتي تلويع طهران بالمرحلة الثالثة عقب إعلانها، في مرحلة أولى، تقليص التزاماتها بشأن الاتفاق النووي المبرم مع القوى العالمية لعام 2015، قبل أن ترفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى مستوى يحظره الاتفاق، مما أثار تنديدا دوليا واسعا. وتطالب طهران الأطراف الأوروبية الموقعة على الاتفاق بالتحرك لحمايته من العقوبات الأميركية، وذلك منذ انسحاب واشنطن منه في مايو 2018.

الملاحه. وجاء ذلك بعد أسبوعين من احتجاز الناقلة غريس 1.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية عن حشمت الله فلاحت بيشه، العضو في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني، قوله "إلى أن تصل ناقله النفط الإيرانية إلى وجهتها، ينبغي على البريطانيين المساعدة في إنهاء الأزمة".

وأضاف "وهذا يعني أن الأزمة مع بريطانيا لم تنته. بريطانيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنهاء أزمة ناقله النفط".

وقال موسوي إن طهران تنتظر قرارا من محكمة بشأن اتهام الناقله ستينا إمبيرو بانتهاك قواعد الملاحة، وعبر عن أمه في إتمام الإجراءات في أسرع وقت ممكن.

وأصبحت الناقلتان ورقتي ضغط في خضم أزمة أكبر تشمل عداءات أوسع نطاقا منذ انسحبت الولايات المتحدة العام الماضي من اتفاق عالمي لكبح جماح برنامج إيران النووي وأعادت فرض عقوبات اقتصادية على طهران.

وانسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مايو 2018 من الاتفاق النووي المبرم مع إيران في عام 2015، بينما لا يزال الاتحاد الأوروبي جزءا من الاتفاق الذي يسمح لطهران ببيع نفطها. وتريد واشنطن خفض صادرات النفط الإيراني إلى الصفر، وعادت فرض العقوبات الأميركية، مثل تجريد الأصول والاستبعاد من النظام المالي الأميركي، على أي انتهاكات حتى من جانب مواطنين وشركات غير أميركية.

الرسمية، وخصوصا عبر السفارة السويسرية، للمسؤولين الأميركيين بالارتكاب مثل هذا الخطأ لأنه سيؤدي إلى عواقب وخيمة".

وتتمل سويسرا المصالح الأميركية في إيران ليست لديها علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وقال نائب إيراني كبير إن الأزمة في العلاقات مع بريطانيا، والتي تضمنت احتجاز طهران ناقله ترفع العلم البريطاني الشهر الماضي، لن تنتهي إلا بعد وصول الناقله إلى وجهتها.

واحتجز الحرس الثوري الإيراني الناقله ستينا إمبيرو في 19 يوليو في مضيق هرمز بزعم انتهاكها لقواعد

بالحرس الثوري الإيراني الذي تعتبره منظمة إرهابية. وقالت إيران أمس الإثنين إن محاولة أميركية لاحتجاز الناقله ستكون لها "عواقب وخيمة".

وردا على سؤال عما إذا كان باستطاعة الولايات المتحدة تجديد طلب احتجاز الناقله بعد إبحارها من جبل طارق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية عباس موسوي "مثل هذا الفعل، بل مجرد الحديث عنه سيعرض سلامة الشحن في المياه الدولية للخطر". وأضاف في تصريحات نقلها التلفزيون الرسمي "أصدرت إيران التحذير اللازم من خلال القنوات



رحلة محفوفة بالمخاطر

جبل طارق - أبحرت ناقله نفط إيرانية في البحر المتوسط نحو اليونان الإثنين بعدما كانت محتجزة قبالة جبل طارق، فيما حذرت إيران من أن أي تحرك أميركي لاحتجاز الناقله مجددا ستكون له "عواقب وخيمة".

وغادرت ناقله النفط الإيرانية غريس 1، التي تغير اسمها إلى أدريان داربا 1، جبل طارق وأظهرت بيانات تتبع سفننا من شركة رفينيتيف أن الناقله تجتاز إلى كالاتا في اليونان. وإذا دخلت الناقله المياه الإقليمية لليونان فسيكون هذا على الأرجح أول تحد كبير في السياسة الخارجية لرئيس الوزراء الجديد كيرياكوس ميتسوتاكيس منذ تولي السلطة في يوليو.

وأدى احتجاز شاة البحرية الملكية البريطانية الناقله قرب جبل طارق في الرابع من يوليو الماضي، للاشتباه بنقلها النفط إلى سوريا في انتهاك لعقوبات الاتحاد الأوروبي، إلى أسابيع من التنازع بين طهران والغرب. وأدى أيضا إلى تصعيد التوترات في الممرات الدولية لشحن النفط عبر الخليج.

ورفعت حكومة جبل طارق، وهي منطقة تابعة لبريطانيا، أمر احتجاز الناقله الخميس لكن محكمة اتحادية في واشنطن أصدرت في اليوم التالي أمرا باحتجاز الناقله والنفط الذي تنقله

وقرابة مليون دولار. وقالت منطقة جبل طارق الأحد إنها لن تحتل لهذا الطلب لأنها ملتزمة بقانون الاتحاد الأوروبي. وحاولت واشنطن احتجاز الناقله غريس 1 بدعوى أن هناك صلات تربطها